

اللجنة العربية

تحسين أنظمة دعم اللاجئين في الأردن

الرئيس

المقدمة

لطالما كانت الأردن من أكثر الدول تأثرا بحركات اللجوء في الشرق الأوسط، إذ تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين رغم محدودية مواردها الطبيعية والتحديات الاقتصادية التي تواجهها. وقد استقبلت البلاد لاجئين فرّوا من صراعات عديدة في المنطقة، ولا سيما من سوريا وفلسطين والعراق؛ مما شكل ضغطاً كبيراً على الخدمات العامة والبنية التحتية وسوق العمل وقطاعي الصحة والتعليم والمجتمعات المحلية في الأردن. وفي الوقت نفسه، يواجه اللاجئون تحديات تتعلق بالوصول إلى الخدمات الأساسية، والحصول على الوثائق الرسمية، وإيجاد فرص عمل قانونية، والاندماج في المجتمعات المضيفة.

على الرغم من أن الأردن قد طوّرت مؤسسات وسياسات للتعامل مع هذه التحديات، إلا أن فعالية المساعدات الموجهة للاجئين لا تعتمد فقط على وجود هذه السياسات، بل أيضاً على كفاءة تنفيذها. إذ يمكن أن تؤدي الفجوات في التنسيق بين المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية ووكالات الإغاثة الإنسانية والمجتمعات المحلية إلى حدوث تأخيرات، وازدواجية في الجهود، وتفاوت في فرص الحصول على المساعدات. ولذلك، يُعد تحسين أنظمة تنفيذ برامج اللاجئين في الأردن أمراً جوهرياً لضمان وصول الدعم الإنساني إلى اللاجئين بكفاءة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على موارد المجتمعات المضيفة واستقرارها.

تعريف المصطلحات الأساسية

المجتمعات المضيفة

المجتمعات المحلية التي تستضيف أعدادا من اللاجئين، وقد تتأثر يالخدمات والموارد والاقتصاد نتيجة ذلك

تقاسم الأعباء

توزيع المسؤوليات والتكاليف الناتجة عن استضافة اللاجئين بين الدول والجهات الدولية بدلا من تحمل الدولة المضيفة لها وحدها.

الحماية الاجتماعية

مجموعة السياسات والخدمات التي تهدف إلى مساعدة الفئات الأكثر احتياجا وضمان حصولها على الدعم والخدمات الأساسية.

التماسك الاجتماعي

تعزيز التعاون والاستقرار والعلاقات الإيجابية بين اللاجئين والمجتمعات المحلية بما يقلل التوترات والانقسامات.

ازدواجية المساعدات

حدوث تكرار في تقديم المساعدات أو الخدمات نفسها للمستفيدين نتيجة ضعف التنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المختلفة.

نظرة عامة

لدى الأردن تاريخ طويل من استقبال اللاجئين والأشخاص الذين عانوا من النزوح بسبب المشاكل والكوارث وعدم الاستقرار المتواجد في الشرق الأوسط. ومن أبرز الأمثلة عن تحرك اللاجئين من ديارهم إلى الأردن هي النكبة في عام 1948، حيث تسببت الحرب ما بين فلسطين وإسرائيل بنزوح أعداد مهولة من الفلسطينيين من بيوتهم إلى بلاد مجاورة، ومن ضمنها الأردن. كما وأدت تطورات هذه المشكلة إلى النكسة في عام 1967، حين أدت حرب أخرى بين فلسطين وإسرائيل إلى نزوح المزيد من الفلسطينيين، ما أدى إلى ارتفاع هائل لدى كمية اللاجئين في الأردن. ومع الوقت، أصبحت الأردن موقعا رئيسيا لاستضافة اللاجئين من الحروب في عراق، مثل الحرب الخليج في الأعوام 1990-1991 واحتلال عراق في عام 2003. ولاكن، شهدت الأردن أكبر تدفق لعدد اللاجئين في العقود الماضية بعد اندلاع الصراع السوري في عام 2011. فعندما بدء العنف بالانتشار في سوريا، قام مئات الآلاف من السوريين بالسعي للأمان في الأردن.، ما أدى إلى زيادة الضغط على البنية التحتية والخدمات العامة. قام هذا التاريخ بجعل الأردن أحد أهم البلاد في المنطقة لاستقبال اللاجئين، مما أدى إلى محاولات عديدة في تطوير طرق جديدة في قطاعات التسجيل والحماية والمساعدة الإنسانية والصحة والتعليم والدمج. ومع نهوض المزيد من المشاكل في المنتفة، فإن أهمية تطوير طرق استقبال اللاجئين في الأردن تصبح أبرز فأبرز.

تأثير تدفق اللاجئين على الأردن

مع استمرار تدفق اللاجئين إلى الأردن على مدار العقود، بدأت أعداد اللاجئين المتزايدة تفرض ضغوطًا كبيرة على قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية وإدارة احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة في الوقت ذاته. وقد ظهرت هذه الضغوط بشكل واضح في قطاعات مثل التعليم، والرعاية الصحية، والمياه، والإسكان، وسوق العمل، والبنية التحتية، حيث أدى ارتفاع الطلب على هذه الخدمات إلى زيادة العبء على الموارد المتاحة. كمت وأثرة دفعة اللاجئين على القطاع الإنساني، وامتدت أيضًا إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، إذ واجهت الأردن تحديات تتعلق بارتفاع تكاليف الاستجابة للاجئين، والحاجة إلى توفير فرص عمل، بالإضافة إلى ضمان عدم تضرر المجتمعات الأردنية المضيفة بشكل غير متناسب. ومع تحول أزمات النزوح من حالات مؤقتة إلى أوضاع طويلة الأمد، أصبح من الضروري أن تقدم الأردن مساعدة طارئة لألائك

اللاجئين، وأن تتجه نحو نظام أكثر تنظيمًا واستدامة، يضمن وصول الخدمات الأساسية إلى اللاجئين، ويعزز قدرة المؤسسات الأردنية على التعامل مع أعداد كبيرة من اللاجئين، ويضمن في الوقت نفسه دعم المجتمعات المضيفة.

نظام استقبال وتنفيذ اللاجئين في الأردن اليوم

يعتمد نظام استقبال وإدارة شؤون اللاجئين في الأردن على التعاون بين الحكومة الأردنية والمنظمات الدولية والوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية، بهدف توفير الحماية والخدمات الأساسية للاجئين. وتلعب الحكومة الأردنية دورًا أساسيًا في وضع السياسات وتنظيم دخول اللاجئين وإقامتهم، بالإضافة إلى الإشراف على العديد من الخدمات العامة التي يستفيد منها اللاجئون، بينما تتولى منظمات مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ووكالات الأمم المتحدة الأخرى تنفيذ برامج المساعدة والحماية بالتعاون مع المؤسسات الأردنية. وتشمل هذه الاستجابة مجموعة واسعة من المجالات، مثل تسجيل اللاجئين وتوثيق أوضاعهم، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم، والمساعدات الغذائية والمالية، والحماية من الاستغلال والانتهاكات، بالإضافة إلى توفير المأوى والخدمات الأساسية. كما تلعب المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المحلية دورًا مهمًا في إيصال المساعدات إلى اللاجئين، خصوصًا في المناطق التي تستضيف أعدادًا كبيرة منهم. ويهدف هذا التعاون إلى توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات وضمان وصول الموارد إلى الفئات الأكثر احتياجًا، إلا أن تعدد الجهات المشاركة في عملية الاستجابة يجعل التنسيق وتبادل المعلومات وتحديد المسؤوليات عوامل أساسية في نجاح النظام. ومع ازدياد مدة بقاء العديد من اللاجئين في الأردن، أصبحت الحاجة أكبر إلى نظام متكامل لا يركز فقط على الاستجابة للأزمات، بل يعمل أيضًا على توفير حلول طويلة الأمد وأكثر كفاءة واستدامة.

التحديات التي تواجه نظام تنفيذ شؤون اللاجئين في الأردن

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الأردن وشركائه الدوليين، لا يزال نظام تنفيذ شؤون اللاجئين يواجه العديد من التحديات التي تحد من قدرته على تقديم استجابة فعالة ومستدامة. ومن أبرز هذه التحديات نقص التمويل واستمرار الاعتماد على المساعدات الدولية، إذ تحتاج برامج دعم اللاجئين إلى موارد مالية كبيرة لتوفير الخدمات الأساسية، بينما قد يؤدي نقص التمويل إلى تقليص بعض البرامج أو الحد من قدرتها على الوصول إلى جميع المحتاجين. كما يمثل التنسيق بين الجهات المختلفة تحديًا آخر، نظرًا إلى مشاركة الحكومة الأردنية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة في الاستجابة، مما قد يؤدي في بعض الحالات إلى تكرار بعض الجهود أو وجود فجوات في تقديم الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، يواجه الأردن تحديات في تسجيل اللاجئين وتحديث بياناتهم، وهو أمر ضروري لتحديد احتياجاتهم وتوزيع الموارد بشكل عادل وفعال. كما تساهم الضغوط المستمرة على قطاعات مثل المياه والتعليم والصحة والإسكان وسوق العمل في زيادة صعوبة تلبية احتياجات اللاجئين مع الحفاظ على مستوى مناسب من الخدمات للمواطنين الأردنيين. ومع استمرار حالات اللجوء لفترات طويلة، تزداد أهمية معالجة هذه التحديات من خلال تطوير آليات تنفيذ أكثر كفاءة، وتحسين التنسيق بين الجهات المعنية، وضمان استخدام الموارد المتاحة بطريقة تحقق أكبر قدر ممكن من الفائدة للاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء.

تأثير أزمة اللاجئين على المجتمعات المضيفة

لا تقتصر آثار استضافة اللاجئين في الأردن على اللاجئين أنفسهم، بل تمتد أيضًا إلى المجتمعات الأردنية التي تستضيفهم، مما يجعل دعم هذه المجتمعات جزءًا أساسيًا من تحسين نظام تنفيذ شؤون اللاجئين. فقد أدى ارتفاع أعداد السكان في بعض المناطق إلى زيادة الطلب على المدارس والمراكز الصحية والمياه وفرص العمل والإسكان والبنية التحتية، الأمر الذي يمكن أن يزيد الضغط على الموارد والخدمات المتاحة للسكان المحليين. وتظهر هذه الضغوط بصورة أكبر في المناطق التي تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين، حيث تحتاج المؤسسات المحلية إلى التعامل مع احتياجات سكانية متزايدة مع محدودية الموارد. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يساهم وجود اللاجئين في النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات والمشاركة في بعض قطاعات سوق العمل. ولذلك، فإن تحسين نظام اللاجئين لا ينبغي أن يركز على توفير المساعدات للاجئين فقط، بل يجب أن يتضمن أيضًا دعم المجتمعات المضيفة وتقوية الخدمات العامة المحلية. ويساعد تحقيق هذا التوازن على تقليل الضغوط الناتجة عن استضافة اللاجئين، وتعزيز التماسك بين اللاجئين والمجتمعات الأردنية، وضمان استدامة نظام الاستجابة على المدى الطويل.

الفجوات في تنفيذ شؤون اللاجئين

بمدى قدرة المؤسسات المختلفة على تحويل السياسات والمساعدات المتاحة إلى خدمات تصل بشكل فعّال إلى اللاجئين. ويُعد تعدد الجهات المسؤولة عن الاستجابة أحد العوامل التي تزيد من تعقيد هذه العملية، حيث تتداخل أدوار الحكومة الأردنية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة في مجالات مختلفة من إدارة شؤون اللاجئين. وقد يؤدي هذا التعدد إلى صعوبة في تحديد المسؤوليات بشكل واضح، أو وجود اختلافات في آليات العمل وتبادل المعلومات بين الجهات المختلفة. كما تشكل البيانات المتعلقة باللاجئين جانبًا مهمًا من هذه المشكلة، إذ إن تغير أوضاع اللاجئين، مثل الانتقال بين المناطق أو تغير الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، يجعل الحفاظ على معلومات دقيقة ومحدثة أمرًا مستمرًا. وتظهر فجوات أخرى في إمكانية وصول جميع اللاجئين إلى الخدمات والمساعدات، والتي قد تختلف بحسب موقع اللاجئ، ووضعه القانوني، ووضعه الاقتصادي، ونوع الخدمة التي يحتاج إليها. وتزداد صعوبة هذه التحديات مع استمرار وجود أعداد كبيرة من اللاجئين لفترات طويلة، مما يجعل نظام الاستجابة أمام حالة تتجاوز طبيعة الأزمات الإنسانية المؤقتة وتتطلب إدارة مستمرة ومعقدة.

الوضع الحالي للاجئين

إلى جانب التحديات الإدارية والمؤسسية، يواجه العديد من اللاجئين في الأردن ظروفًا اقتصادية واجتماعية تجعل اعتمادهم على أنظمة الدعم والخدمات العامة أكثر أهمية. ويعاني بعض اللاجئين من محدودية فرص العمل والدخل، وارتفاع تكاليف المعيشة، وصعوبة الوصول إلى بعض الخدمات الأساسية، مما يزيد من مستوى تعرضهم للفقر والاعتماد على

المساعدات الإنسانية. كما يمكن أن تختلف احتياجات اللاجئين بشكل كبير بحسب جنسهم وأعمارهم ومكان إقامتهم ووضعهم القانوني والاقتصادي، الأمر الذي يجعل توفير استجابة موحدة لجميع اللاجئين أمرًا صعبًا. وتواجه بعض الفئات، مثل الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأسر ذات الدخل المحدود، احتياجات إضافية تتعلق بالحماية والتعليم والرعاية الصحية. وفي الوقت نفسه، فإن استمرار هذه الظروف لفترات طويلة يمكن أن يزيد من اعتماد بعض الأسر على المساعدات، خصوصًا عندما تكون فرص تحقيق الاستقلال الاقتصادي محدودة. لذلك، فإن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين يمثل جزءًا أساسيًا من المشكلة، لأنه يؤثر بشكل مباشر على نوع الخدمات التي يحتاجون إليها وعلى قدرة أنظمة تنفيذ شؤون اللاجئين على تلبية هذه الاحتياجات بصورة فعالة.

الأطراف الكبرة المتضمنة

المملكة الأردنية الهاشمية

تُعد الحكومة الأردنية الطرف الرئيسي في تنفيذ وإدارة نظام اللاجئين، إذ تتحمل مسؤولية وضع السياسات وتنظيم الوضع القانوني للاجئين والتنسيق مع الجهات الدولية والمحلية. ومع بداية تدفق اللاجئين السوريين بعد عام 2011، أصبح الضغط على الخدمات والبنية التحتية الأردنية أكبر، ولذلك أنشأت الحكومة آليات استجابة أكثر تنظيمًا. ومن أهمها خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية (JRP)، التي أصبحت إطارًا رئيسيًا لتحديد احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة وتمويل الاستجابة لها. وتشارك وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تحديد احتياجات القطاعات المختلفة، بما فيها التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي والخدمات البلدية، إضافة إلى متابعة التمويل الدولي المخصص للاستجابة.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)

تلعب UNHCR دورًا مباشرًا في تسجيل اللاجئين وحمايتهم وتوثيق أوضاعهم وتقديم المساعدات الأساسية في الأردن، وتعمل تحت قيادة الحكومة الأردنية وبالتعاون مع أكثر من 300 موظف وشركاء محليين ودوليين. ومن الأمثلة المهمة على دورها افتتاح مخيم الزعتري في 28 يوليو/تموز 2012 بالتعاون مع الحكومة الأردنية وشركاء آخرين، بعد أن أصبحت مراكز الاستقبال الحدودية غير قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من السوريين. كما تستخدم المفوضية حاليًا تقنيات القياسات الحيوية، ومنها مسح قزحية العين، في تسجيل اللاجئين وإدارة هوياتهم وتجديد وثائقهم. ومنذ 23 يناير/كانون الثاني 2019، تم تعليق تسجيل طالبي اللجوء الجدد بقرار حكومي أردني، وهو أمر ما يزال قائمًا حتى عام 2026، بينما تستمر خدمات المفوضية للاجئين المسجلين.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)

تختلف مسؤولية UNRWA عن مسؤولية UNHCR لأنها تختص باللاجئين الفلسطينيين، وهم جزء أساسي من تاريخ اللجوء في الأردن. بدأت UNRWA عملياتها في الأردن عام 1949، وتقدم منذ ذلك الحين خدمات التعليم والصحة والإغاثة والحماية والخدمات الاجتماعية. ويستضيف الأردن حاليًا أكثر من 2.39 مليون لاجئ فلسطيني مسجل، وهو أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين ضمن مناطق عمليات الوكالة الخمس، ويعيش نحو 18% منهم في المخيمات الفلسطينية الرسمية. وتدير الوكالة 169 مدرسة و25 مرفقًا صحيًا في الأردن، كما تقدم خدمات اجتماعية وحماية ودعمًا اقتصاديًا. وتزداد أهمية دورها بسبب وجود لاجئين فلسطينيين فروا من سوريا إلى الأردن منذ عام 2011، والذين يواجه بعضهم أوضاعًا قانونية واقتصادية أكثر هشاشة.

برنامج الإغاثة العالمي (WFP)

يركز برنامج الأغذية العالمي على الجانب الغذائي والاقتصادي من الاستجابة للاجئين، خصوصًا من خلال المساعدات النقدية الشهرية للاجئين الأكثر احتياجًا، وبشكل أساسي السوريين داخل المخيمات وخارجها. ولا يقتصر دوره على توزيع الغذاء، إذ يعمل أيضًا مع الحكومة الأردنية والصندوق الوطني للمعونة على تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية، وتحسين قدرتها على الوصول إلى الأسر المحتاجة وتقييم تأثير المساعدات عليها. وفي 10 سبتمبر/أيلول 2025، حصل WFP وUNHCR على تمويل جديد بقيمة 22.85 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي لدعم برامج اللاجئين في الأردن، بما في ذلك شبكة الأمان الاجتماعي للفئات غير القادرة على العمل. وهذا يوضح مدى ارتباط نظام تنفيذ المساعدات في الأردن بالتمويل الخارجي وبالتعاون بين عدة مؤسسات.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)

تُعد UNICEF طرفًا أساسيًا بسبب ارتباطها بأحد أكثر القطاعات تأثرًا باللجوء، وهو التعليم وحماية الأطفال. تعمل المنظمة مع وزارة التربية والتعليم الأردنية لتسهيل حصول الأطفال اللاجئين والمستضعفين على التعليم، إضافة إلى برامج حماية الطفل وتنمية المهارات. وفي 10 مارس/آذار 2024، كانت هناك أكثر من 23,000 طالب سوري مسجلين في التعليم الرسمي داخل مخيم الزعتري، موزعين على 32 مدرسة، بينما ساهم 413 متطوعًا سوريًا في دعم العملية التعليمية. كما أعلنت UNICEF والاتحاد الأوروبي في 14 فبراير/شباط 2024 عن تمويل أوروبي بقيمة 10 ملايين يورو على مدى عامين لدعم تعليم وحماية الأطفال المستضعفين، بما في ذلك أكثر من 36,000 طفل ومراهق في مخيمات اللاجئين السوريين.'

الجدول الزمني للأحداث

التاريخ	الحدث
1948	النكبة، ونزوح ملايين الفلسطينيين الذين أصبحوا لاجئين في الأردن.
1949	تأسيس الأونروا وبدايت دعمها للاجئين الفلسطينيين في الأردن.
1967	النكسة، التي تسببت بنزوح المزيد من الفلسطينيين ولجوئهم في الأردن.
1971-1970	اضطرابات داخلية واسعة في الأردن
1974	تعرف جامعة الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني.
1988	إعلان الأردن فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية.
1991-1990	حرب الخليج الذي أدى إلى عودة العديد من الأردنيين والفلسطينيين من دول الخليج إلى الأردن.
1992-1991	بدأ الأردن باستقبال أعداد من العراقيين الفارين من آثار حرب الخليج.
1994	توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.
2003	الغزو الأمريكي للعراق، وسقوط نظام صدام حسين، ما أدى إلى نزوح العديد من العراقية.
2008-2006	وصل عدد العراقيين المقيمين في الأردن إلى مستويات مرتفعة.
2011	اندلاع الحرب السورية، وبدء تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن
2012	افتتاح مخيم الزعتري لاستقبال اللاجئين السوريين.
2016	إطلاق التركيز على تعزيز الاقتصاد الأردني إلى توفير فرص اقتصادية للاجئين السوريين
2019	علقت الأردن تسجيل طلبي اللجوء الجدد لدى إجراءات التسجيل والوصول إلى نظام حماية اللاجئين الجدد.

2020	أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهها اللاجئون في الأردن.
2024-2026	استمرار الأردن في التعامل مع أزمة لجوء طويلة الأمد باستخدام أكثر من طريقة متعلقة بالتمويل والخدمات العامة والتسجيل وفرص العمل.

محاولات لحل المشكلة

اللاجئون السوريون: كيفية تنظيم ودعم المساعدة الدولية؟ 1971/S/RES.2014

اعتمدت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا هذا القرار في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2014، في ظل استمرار تدفق اللاجئين السوريين إلى الدول المجاورة، ومن بينها الأردن. ركز القرار على أن حجم الأزمة تجاوز قدرة الدول المضيفة على التعامل معها بمفردها، وأكد أهمية زيادة المساعدة الدولية للأردن نظرًا للأعباء الكبيرة التي تحملتها الدولة نتيجة استضافة اللاجئين السوريين. كما دعا إلى تعزيز الدعم المالي والإنساني للدول المضيفة، وتحسين تنظيم المساعدات الدولية، وزيادة التضامن وتقاسم المسؤولية بين الدول. وتطرق القرار كذلك إلى الحاجة إلى توفير الحماية والمساعدة للاجئين، مع التأكيد على أهمية إعادة توطين جزء من اللاجئين في دول أخرى كوسيلة لتخفيف الضغط عن الدول المجاورة لسوريا. وتكمن أهمية القرار بالنسبة لموضوع تحسين أنظمة تنفيذ شؤون اللاجئين في الأردن في أنه لا يتعامل مع أزمة اللاجئين باعتبارها مسؤولية الأردن وحده، بل يربط نجاح الاستجابة بقدرة المجتمع الدولي على تنظيم المساعدات وتوفير التمويل وتقاسم أعباء الاستضافة. كما أن القرار أشار بشكل مباشر إلى الأردن وإلى الحاجة إلى زيادة المساعدة المقدمة إليه، مما يجعله مثالًا مناسبًا على محاولة دولية لمعالجة بعض المشكلات التي تواجه نظام اللاجئين الأردني.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. A/RES/75/163

تناولت القرار A/RES/75/163 بشأن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مشكلة الارتفاع الكبير في أعداد الأشخاص الذين أُجبروا على النزوح بسبب النزاعات والاضطهاد والعنف، إلى جانب تزايد الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية والتمويل المتاح. وقد اعتمدت الجمعية العامة القرار في 16كانون الأول/ديسمبر 2020 بأغلبية 181 صوتاً، مع التأكيد على أهمية دعم الدول المضيفة للاجئين وتعزيز قدرة المفوضية على توفير الحماية والمساعدة الإنسانية لهم. كما دعا القرار إلى استمرار التعاون الدولي وتوفير الموارد اللازمة للاستجابة لأزمات النزوح، مما يساعد الدول التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين، مثل الأردن، على تحسين الخدمات المقدمة لهم وتخفيف العبء الواقع على الدولة والمجتمعات المضيفة.

الحلول المقترحة

1. إنشاء نظام وطني موحد لتنسيق بيانات اللاجئين والخدمات

إنشاء منصة رقمية موحدة تربط الحكومة الأردنية، وUNHCR، وUNRWA، والمنظمات الإنسانية، بحيث يتم تحديث بيانات اللاجئين واحتياجاتهم والخدمات التي حصلوا عليها بشكل مستمر. سيساعد ذلك على تقليل تكرار المساعدات، تحديد الفئات الأكثر احتياجًا، وتحسين توزيع الموارد بين المحافظات والمخيمات والمجتمعات المضيفة. ويمكن أن تتضمن المنصة نظامًا لحماية البيانات والخصوصية، مع تحديد الجهات المسموح لها بالوصول إلى المعلومات.

2. إنشاء صندوق عربي طويل الأمد لدعم الأردن والمجتمعات المضيفة

إنشاء صندوق عربي لدعم الدول المستضيفة للاجئين، تكون الأردن إحدى الدول المستفيدة الرئيسية منه، بحيث تقدم الدول العربية مساهمات مالية سنوية للصندوق. ولا يقتصر التمويل على المساعدات المباشرة للاجئين، بل يشمل أيضًا دعم المدارس والمستشفيات والمياه والبنية التحتية والخدمات البلدية في المناطق التي تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين. هذا من شأنه تقليل اعتماد الأردن على التمويل الإنساني قصير الأمد وتوزيع جزء من تكلفة استضافة اللاجئين على الدول العربية.

3. تطوير نظام أكثر كفاءة للوصول إلى الخدمات وفرص العمل

تطوير آلية موحدة تساعد اللاجئين على معرفة الخدمات المتاحة لهم وشروط الحصول عليها ومكان الوصول إليها، مع تحسين إجراءات الحصول على التصاريح والوثائق اللازمة للعمل بشكل قانوني، خصوصًا للفئات القادرة على العمل. ويمكن ربط هذه الآلية ببرامج التدريب المهني والتعليم، بحيث يستطيع اللاجئ المؤهل الوصول إلى فرص العمل القانونية، مع مراعاة احتياجات سوق العمل الأردني وعدم الإضرار بالمجتمعات المضيفة. وهذا يمكن أن يقلل من اعتماد الأسر اللاجئة على المساعدات الإنسانية على المدى الطويل ويزيد من قدرتها على الاعتماد على نفسها.

أسئلة توجيهية

1. كيف يمكن للأردن تحسين تنسيق العمل بين الحكومة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية لتجنب تكرار الجهود أو وجود فجوات في تقديم الخدمات للاجئين؟

2. كيف يمكن تحسين أنظمة تسجيل اللاجئين وتحديث بياناتهم مع ضمان حماية معلوماتهم وخصوصيتهم؟

3. كيف يمكن ضمان وصول المساعدات والخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية والمياه، إلى اللاجئين الأكثر احتياجًا بطريقة عادلة وفعالة؟

4. كيف يمكن للدول العربية والمجتمع الدولي تقاسم الأعباء المالية الناتجة عن استضافة الأردن لأعداد كبيرة من اللاجئين؟

5. كيف يمكن تقليل اعتماد نظام اللاجئين الأردني على التمويل الإنساني قصير المدى وضمان استمرارية البرامج الأساسية؟

6. كيف يمكن تحسين قدرة الخدمات العامة والبنية التحتية الأردنية على التعامل مع الضغط الناتج عن أعداد اللاجئين، دون الإضرار بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين الأردنيين؟

7. ما الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحسين الوضع الاقتصادي للاجئين وزيادة قدرتهم على الاعتماد على أنفسهم، مع حماية مصالح وفرص العمل للمجتمعات الأردنية؟

8. كيف يمكن ضمان حصول الفئات الأكثر ضعفًا، مثل الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأسر ذات الدخل المحدود، على الحماية والخدمات التي تحتاج إليها؟

9. ما الدور الذي يمكن أن تؤديه جامعة الدول العربية في دعم الأردن وتنسيق الاستجابة الإقليمية لأزمة اللاجئين دون تكرار أدوار الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية القائمة؟

10. كيف يمكن قياس نجاح أي إصلاح يتم إدخاله على نظام تنفيذ شؤون اللاجئين في الأردن، وما المؤشرات التي يمكن استخدامها للتأكد من أن الموارد تصل فعلًا إلى الفئات المستهدفة؟

مصادر مفيدة

- https://data.unhcr.org/en/country/jor
- https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/publication/the-welfare-of-syrian-refugees-evidence-from-jordan-and-lebanon
- https://www.unrwa.org/resources/reports/living-conditions-palestine-refugees-jordan
- https://www.unrwa.org/resources/reports/insights-socio-economic-conditions-palestinian-refugees-jordan
- https://www.unicef.org/documents/supporting-teachers-improve-foundational-learning-syrian-refugee-students-jordan
- https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@arabstates/@ro-beirut/documents/instructionalmaterial/wcms_655199.pdf

التوثيق

"EU Funding Supports UNHCR and WFP Refugee Programmes in Jordan." *EEAS*, 2025, https://www.eeas.europa.eu/delegations/jordan/eu-funding-supports-unhcr-and-wfp-refugee-programmes-jordan_en. Accessed 17 Jul. 2026.

"ILO Response to Syrian Refugee Crisis in Jordan." *International Labour Organization*, 28 Jan. 2024, https://www.ilo.org/regions-and-countries/ilo-arab-states/areas-work/employment-promotion-arab-states/ilo-response-syrian-refugee-crisis-jordan-and-lebanon/ilo-response-syrian-refugee-crisis-jordan. Accessed 17 Jul. 2026.

"Jordan's Perspective: Forgotten Refugee Crisis Demands Renewed Global Attention." *King Abdullah II Official Website*, 2021, https://kingabdullah.jo/en/op-eds/%D9%88%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8-%D8%A7%D9%87%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%AF%D8%A7-1. Accessed 17 Jul. 2026.

"Palestinian Refugees And Displaced Camps in Jordan - Department of Palestinian Affairs." *Dpa.Gov.Jo*, 2020, https://dpa.gov.jo/En/List/Palestinian_Refugees_And_Displaced_Camps_in_Jordan. Accessed 17 Jul. 2026.

"UNHCR Jordan -." *UNHCR Jordan*, UNHCR Jordan -, 2026, https://www.unhcr.org/jo/refugee-camps. Accessed 17 Jul. 2026.

"UNHCR Jordan -." *UNHCR Jordan*, UNHCR Jordan -, 2026, https://www.unhcr.org/jo/. Accessed 17 Jul. 2026.

"UNICEF Jordan." *Unicef.Org*, 2026, https://www.unicef.org/jordan/. Accessed 17 Jul. 2026.

"UN World Food Programme (WFP)." *WFP*, 2026, https://www.wfp.org/support-us/stories/donate-now?utm_source=google&utm_medium=cpc&utm_campaign=12712293304&utm_content=120989103735&gclsrc=aw.ds&gad_source=1&gad_campaignid=12712293304&gbraid=0AAAAACOf4HqwiaKgCOTgFw83_5OKFLSe_&gclid=CjwKCAjwhNbTBhB4EiwAsFSg-sU5nLM2jgPo2tMW27utOqiPwzVZ1ntanUiJ0ThtkGms50OhkA7IwRoCwX0QAvD_BwE. Accessed 17 Jul. 2026.

World Bank Group. "The Welfare of Syrian Refugees: Evidence from Jordan and Lebanon." *World Bank*, World Bank Group, 20 Oct. 2016, https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/publication/the-welfare-of-syrian-refugees-evidence-from-jordan-and-lebanon. Accessed 17 Jul. 2026.

معلومات الاتصال

عمر طوقان (الرئيس)
البريد الإلكتروني:
omar_toukan@abs.edu.jo

الرقم: 8405 9001 7 962+